مراجعات وعروض الكتب

المظاهر اللغوية للحجاج: مدخل إلى الحجاجيات اللسانية

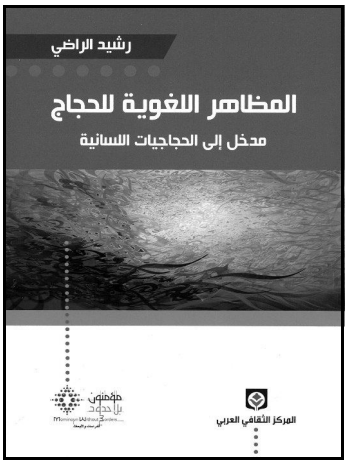

تأليف: **رشيد الراضي**

مراجعة: **فيصل إبراهيم صفا**

قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكويت

الناشر: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2014، 272 صفحة

يعكف هذا الكتاب على توضيح أبعاد (نظرية الحجاج) وأسسها الفكرية، وامتداداتها المنطقية والفلسفية، وبيان تمظهرها في الكلام بوصفه تركيبات لغوية تحمل معاني يريد صاحب الخطاب أن تصل إلى المخاطَب.

لا شك في أن الخطاب ينطوي - بحسب المؤلف - على قدر من (الحجاج) يريد صاحب الخطاب أن يمارس به عملية إقناع تُنْتِج لدى المخاطَب حالة من الاقتناع بما يحمل الخطاب من معانٍ تستعين بذلك الحجاج لتجد لدى المخاطَب أساساً من الرضا، أو لتزيل ما ظن المخاطِب أن المخاطَب لا يشاركه الإيمان بتلك المعاني، أو أنه (أي: المخاطَب) يشكك بمصداقيتها.

إن ما يحمله خطاب ما من عناصر حجاج لا يمكن أن يكون مساوياً لما يحمله خطابٌ آخر من تلك العناصر. إن عناصر الحجاج تختلف قوةً وضعفاً، أو قلةً وكثرةً، من خطاب إلى آخر. ولا شك أن لحالة الخطاب من هذا الجانب ضوابطَ تستند إلى: (1) موضوع الخطاب وأهميته، وهما أمران يرى صاحب

الخطاب – عادة – أنهما محل عنايته وعناية المتلقي المستهدَف. (2) ثقافة صاحب الخطاب وما يتمتع به من قدرة تنتجان أو لا تنتجان لخطابه صنوفاً من الاحتجاج وأعداداً من الحجج يصل بها إلى عقل المتلقي المستهدَف وقلبه، أو لا يصل. (3) حالة المتلقي المستهدَف – كما يراها صاحب الخطاب – من حيث قوة عارضته أو ضعفها، وعمق شكه بمعاني صاحب الخطاب أو سطحية هذا الشك، ومن حيث نوع الحِجاج الذي يؤثر فيه وكثرة أو قلة ما يحتاج إليه من الأدلة لينتقل من حالة التردد أو الشك أو عدم المشاركة في الإيمان بالمعاني التي يريد المخاطِب حملها إلى المخاطَب.

ربما كان وضع نظرية متكاملة للحِجاج ولمظاهره اللغوية من حظ علماء الغرب في العصر الحديث، غير أن من المفيد أن نذكر أنه كان لعلماء (أصول الفقه الإسلامي) حظ من الإسهامات يمكن أن تُسلَك في عناصر تلك النظرية؛ فبحثهم المعمَّق في الأسس التي يُستنَد إليها في الوصول إلى المعنى وأنواع الحجج اللغوية وغير اللغوية التي يُستعان بها للوصول إلى معاني الكلام ومقاصده، وإلى الأحكام الشرعية، هذا البحث يمكن أن يحظى بقدر من الأهمية في تشكيل نظرية حِجاجية لغوية في المقام الأول. إن اشتغال هؤلاء العلماء على تحديد الوسائل اللغوية والعناصر التي تمكِّن الباحث من تنتيج المعاني وإقناع المتلقي بها وبطريقة تنتيجها، لذو خطر في وضع عناصر نظرية لغوية حجاجية. أقول هذا مشيراً إلى استحقاق ذلك الدرس القديم الاطلاعَ واستخلاصَ ما يمكن أن يكون منه إسهاماً في تشكيل نظرية لغوية حِجاجية. وأقول (نظرية لغوية حِجاجية)؛ لأن المنطلق لديهم كان الوصول إلى معان من تراكيب لغوية انطوت على عناصر لسانية تشكل أساساً لحجج لغوية يُستعان بها على الحِجاج لتنفيذ عملية إقناع يرغب المخاطِب في القيام بها لتحقيق حالة من الاقتناع لدى المتلقي المستهدَف. وهكذا يكون للحِجاج تمظهراته اللغوية الأكيدة التي تختلف قوة وضعفاً، وقلة وكثرة، بحسب ظروف المخاطِب والمخاطَب والموضوع.

منهج الكتاب

من الطبيعي أن يتحدث المؤلف عن الأصول التي تحدرت منها (الحِجاجيات اللسانية)، وأن يتتبع على نحوٍ ما تطور هذا المبحث؛ فلقد أشار إلى مجاوزة (الحجاجيات اللسانية) النزعة التداولية الكلاسيكية، وأشار كذلك إلى مجاوزة (اللسانيات الحجاجية) لأبحاث الخطابة الجديدة.

وأسارع هنا إلى الإشارة إلى أنه كان من الضروري - في هذا المقام - ضبط المصطلح شكلاً ومفهوماً؛ فلا شك أن من المفترض أن المصطلح الأول (أي: الحجاجيات اللسانية) لا يساوي المصطلح الآخر (أي: اللسانيات الحجاجية). وأظن أن (الحجاج) - بوصفه جانباً فلسفياً منطقياً - هو ما يعني المؤلف - في المقام الأول - وهو المتخصص في علم الفلسفة والمنطق، وليس الجانبَ اللساني الذي يحاول الباحث أن يُبرِز في الحجاج مظاهرَه اللغوية. ومن حق القارئ - استناداً إلى هذا - أن يتساءل عن البحث الذي جاوز (النزعة التداولية) و (أبحاث الخطابة الجديدة)، آللسانيات الحجاجية هو أم الحجاجيات اللسانية؟. ربما كان البحث الأول هو المراد، لسبب بسيط يكمن في أن موضوع مصطلح (الحجاجيات اللسانية) هو (الحِجاج) ذو المظاهر اللسانية اللغوية، في حين أنه يفترض أن المصطلح الآخر يُبرز موضوع اللغة والكلام ذا المظاهر الحجاجية. موضوع الأول منطقي فلسفي له تمظهرات لغوية، وموضوع الآخر لغوي ذو مظاهر وصور تتوسل بالأدلة والحجج ذات المذاق المنطقي الفلسفي.

غير أنه لمّا كان اختصاص الباحثِ مؤلفِ الكتاب هو (المنطقَ والفلسفة) فقد غلب عمل التخصص على بناء المصطلح؛ فكان أن بدأ المؤلف مصطلحَه بما يمثل وجهاً منطقياً فلسفياً، وهو (الحِجاج)؛ فكان مصطلح (الحجاجيات اللسانية)، أما الآخر (أي: اللسانيات الحجاجية) فأظنه وقع منه سهواً على الرغم من أن مصطلح (اللسانيات الحجاجية) هو - في ظني - التعبيرُ السليمُ عن البحث اللغوي ذي الوجه البراجماتي التفاعلي، الذي يشكّل (الحجاجُ) صورةً عميقة من صوره، أو صورتَه الوحيدة - كما يرى بعض الباحثين.

من هنا اشتبكت في كلام المؤلف التعبيرات على نحو غاب في بناها اللغوية الموضوعُ الذي يمثل الاهتمامَ الأولَ للباحثِ المؤلفِ، ألا وهو (الحجاج) الذي يُبْرِز عنوانُ الكتاب أن المؤلف معنيّ بالبحث عن مظاهره اللغوية؛ وهو ما يؤسس مدخلاً لـ (الحجاجيات اللسانية)، وليس العكس. لذلك كان المؤلف مهتماً بدراسات مَن عُنوا بتحليل الخطاب وبالأوجه التداولية البراجماتية له، أمثال: (إميل بنفنيست)، من حيث إنه (أي المؤلف: رشيد الراضي) معنيّ بالبحث عن المظاهر اللغوية لـ (الحجاج)؛ فـ (الحجاج) موضوعُه الأول، و (مظاهره اللغوية) موضوعُه الثاني. هذا هو ما يقطع به كلامه في المقدمة (ص 14–16)؛ فهو مهتمّ بإدماج (الحجاج) – بوصفه ظاهرة منطقية فلسفية – "في ثنايا اللغة كي يصير واقعة لسانية قابلة للدرس من المنظور الدلالي اللساني".

قلت بأن تعبيرات المؤلف اشتبكت على نحوٍ أغْمَضَ موضوعَ الاهتمام الأول له وهو (الحجاج)، وأن الكلام أديرَ على نحو يجعل الجانب اللغوي يقفز إلى المحلّ الأول؛ فقد كان (الحجاج) – بصفته المنطقية الفلسفية – واللغة يتعاوران المحلّ الأول للاهتمام والعناية، على نحو كاد يخفى معه المبحوث عنه، (آلمظاهر اللغوية للحجاج هو أم المظاهر الحجاجية للغة؟)؛ إذ يمكن أن نقابل هنا بين عنوان الكتاب "المظاهر اللغوية للحجاج" والاصطلاحات المشار إليها أعلاه – من جانب – وبعض العناوين الجزئية في فهرس المحتويات، من مثل: "مظاهر الحجاج داخل اللغة" (ص 5)، ونسبة تردد مصطلح (الحجاجيات اللسانية) في الفهرس والكتاب– من جانب آخر.

لكن إلى أيّ مدى يقلل من أهمية هذا الكتاب ما تحدثنا عنه من تداخل الموضوعات والأغراض؟ الحق أن أهمية الكتاب وفائدته كبيرتان شريطة الأخذ في الحسبان:

1 – أن الكتاب يبحث في ما يتضمنه (الحجاج) من مظاهر لغوية، كما يظهر ذلك في عنوان الكتاب؛ فالموضوع ذو الاهتمام الأول في الكتاب هو (الحجاج)، وهو ما أبرزته مفردات الفصل الثاني والثالث – بحسب

الفهرس – أو مفردات الفصل الثاني والثالث والرابع – بحسب مقدمة المؤلف.

2 – أن عدم الاتساق في إطلاق بعض المصطلحات وفي استعمالها من شأنه أن يربك القارئ ويُغمِضَ عليه الغرض من الكتاب، ومن شأنه من ثَمّ مسارعةُ بعض القراء إلى التقليل من قيمة الكتاب وقدرة مؤلفه. وهو الأمر الذي نبرّئ المؤلِّف والمؤلَّف منه في نهاية المطاف.

في حديث المؤلف – في مقدمة كتابه – عن الأصل الذي انحدرت منه (الحجاجيات اللسانية)، كان لزاماًعليه أن يذكر (النزعة التداولية) بوصفها أحد أصلين، وهي النزعة التي تُدخل الوقائع التداولية في البحث اللساني الذي كان يغلب عليه المنظورات الصورية التي أمكن للدارسين نمذجتها وصوغها على نحو صوري يمكن ضبطه بالاستناد إلى البنى التركيبية غير العصية على النمذجة والضبط. لقد عملت الدلاليات التداولية على إدماج الوقائع التداولية في حقل الدرس اللساني على نحو لم تكن معالمه واضحة في أول الأمر، كما في أعمال (إميل بنفنيست) وغيره ممن عُنوا بالنظرية التلفظية و (نظرية أفعال الكلام)، فقد بدأ الحديث عن أن اللغة تتفاعل مع ظروف الاستعمال ومقامات التخاطب على نحو يجعل للتراكيب أحوالاً تتناغم مع أحوال أطراف الخطاب، ومع الأفعال الي يريد هؤلاء الأطراف إنجازها. أصل الحجاجيات التداولية هذا كان من الطبيعي أن يقود إلى معطيات تداولية أشد صلة بالفاعلية الحجاجية.

أما الأصل الآخر فهو الأبحاث التي عنيت بتحليل الخطاب discourse وتأكيد أن الوقائع لا شك تحضر في التفاعل الخطابي الحجاجي، وأن قدراً أكيداً من الذاتية يصبغ الخطاب وينفي أن تكون وقائعه بعيدة عن التفاعل بين طرفيه.

هذا التأصيل لـ(الحجاجيات اللسانية) يكتسب أهمية من حيث إنه يفتح الأعين على تلك الصلة الوثيقة بين الفعل اللغوي المتفاعل مع الظروف والمقامات الخطابية، وفعل الحجاج الذي يُبْرِز الفعلُ اللغويُّ صورَه ومقاماتِه حين يمثل (أي: الحجاج) الاهتمامَ الأولَ لطرفي الخطاب أو لأحدهما.

ومن الجدير هنا الإشارة إلى أن المؤلف في مقدمة كتابه ذكر أن الكتاب انبنى على فصول أربعة، في حين نجد أن فهرس المحتويات والكتابَ نفسَه تضمنا فصولاً ثلاثة فقط؛ فقد اختلط في الفصل الثاني ما ذكر المؤلفُ في مقدمته أنه تناوله في الفصلين الثاني والثالث. هذان الفصلان تضمنا مفردات في صلب المفاهيم الحجاجية، وجاءت المفرداتُ المتحدثة عن المظاهر اللغوية للحجاج في نهاية الفصل الثالث - بحسب ما ذكر المؤلف في مقدمته - غيرَ مناسبة لهذا الفصل، وكان الأوْلَى أن تكون تلك المظاهرُ في فصل رابع - في حال أُبقِيَ على الفصلين الأول والثاني، بحسب المقدمة، أو في فصل ثالث في حال أُدمِج الثاني والثالث في فصل واحد يحمل اسم (الفصل الثاني)، وبحيث يستثنى من الفصل الأخير (المظاهر اللغوية للحجاج). وبسبب من هذا الاختلاط ظهر أن مفردات الفصل الثاني - بحسب فهرس المحتويات - غير متسقة.

هذا، وكان يفترض أن لا يحمل الفصل الثاني- كما ظهر في الفهرس والكتاب - عنوانَ (مظاهر الحجاج داخل اللغة). ومما يشي باضطراب المنهج ما كنا أشرنا إليه من أن عنوان الكتاب يجعل المظاهر اللغوية للحجاج موضوع الكتاب الأول، في حين عَنْوَنَ المؤلفُ الفصلَ الثاني - بحسب الفهرس والكتاب - بـ (مظاهر الحجاج داخل اللغة)، وهو ما يخالف الغرض الأساس- بحسب عنوان الكتاب. والواقع أن ما تضمنته فعلاً مفردات هذا الفصل هو المظاهر الحجاجية في اللغة، وليس العكس كما يظهر في عنوان الكتاب الذي يفترض أن يخصص النصيب الأعظم منه للخطاب وما يؤديه من أغراض، من ضمنها الغرض الحجاجي، وما يستعان به من وسائل لغوية وبنى لإنجازه. لقد انصبّ الحديث في الكتاب على (الحجاج)، وجاء الحديث عن مظاهره اللغوية باهتاً. وعليه، فلعل العنوان الصحيح للكتاب هو (الحجاج ومظاهره اللغوية) بحيث يعكس بدءُ العنوان بـ (الحجاج) أنه محل الاهتمام الأول، وأن مظاهر الحجاج اللغوية تأتي في المحل الثاني. وبذلك يتسق ما ورد من مفردات هذا الكتاب مع العنوان المقترح.

المضمون

في إطار حديث الكتاب - في فصله الأول - عن المبادئ النظرية والمنهجية لـ (الحجاجيات اللسانية):

(1) الدرس اللغوي والنزعة الصورية

ذكر المؤلف قيام نقد عميق للنزعة الصورية للبحث في اللغة، وأن هذه النزعة نظرت إلى النشاط اللغوي على أنه بين طرفين يزوّد فيه أحدهما الآخر بمعلومات وأخبار؛ الأمر الذي جعل البحث اللغوي ينصبّ على الجملة الخبرية، أي التي يكون فيها فعل الإخبار هو الفعل الأساس لهذا النشاط. وهذا بدوره أدى إلى النظر إلى المستويات اللغوية على أنها تركيب ودلالة وتداول، وأن كل مستوى مستقلّ عن الآخر. وذكر كذلك أن (فرديناند دي سوسير) أساس في ترسيخ هذه النظرة التي أخذت حيّزها عند كثير من الباحثين في اللغة، ومنهم أصحاب النظرية التوليدية التحويلية، التي اتّسم الدرس فيها - في مراحلها الأولى - بالنزعة الشكلية التي بدا البحث اللغوي فيها عملياً بحثاً تركيبياً مستقلاً إلى حد بعيد عن بقية مستويات البحث اللغوي. بل إن الدرس الدلالي - وإن بدا مستقلاً - ظل أمره غير محدد المعالم خارج عملية الاكتساب عند الفرد للدلالات المعجمية الاجتماعية، وظل - في نظر القائمين عليه من البنيويين حتى النصف الأول من القرن العشرين - في غير حاجة إلى معطيات التفاعل التداولي المؤثر قطعاً في المُنتَج الدلالي؛ وذلك لأن الدلالة (خَرْج) التركيب، وأن خَرْج الدلالة (دَخْل) التداول؛ وبهذا كان كل مستوى من هذه المستويات - في إطار هذه النظرة - لا تربطه علاقة بموضوع المستوى السابق عليه. هذه النظرة إلى مستويات اللغة ولَّدَت نوعاً من العُقم في الدرس اللغوي الذي بدا يخشى الولوج الحقيقي في دراسةِ المعنى ودراسةِ الفعل الذي يريد المتكلم إنجازه بوساطة الفعل الكلامي.

لقد كان (إميل بنفنيست) - كما يوضح المؤلف - صاحب الخطوة الأولى في نقد هذه النزعة الصورية، وإثبات أن استعمال اللغة يتأثر تأثراً قوياً بمقتضيات

التداول وسياقاته فينطوي التلفظ على صور تستجيب لتلك المقتضيات والسياقات.

ويذكر المؤلف أن المجاوزة الحقيقية للمفهوم التواصلي ذي النزعة الصورية كانت على يد (جون أوستن John Austin)، مؤسس المدرسة التحليلية، ورائديها (جون سورل John Searle) و (بول جرايس Paul Grice)، من خلال (نظرية أفعال الكلام). وبهذا أصبح (البعد التداولي) حاضراً في فهم الكثير من الجوانب المتصلة بالفاعلية اللغوية، وعلى الأخص (الجمل الإنشائية) التي كانت مستبعدة من الدرس لدى المناطقة والوضعيين، والتي يُنظَر إليها لدى الباحثين في (نظرية أفعال الكلام) على أنها أساس لإنشاء وقائع جديدة.

هذا التصور الجديد لـ (الفعل اللغوي) أدى - في رأي المؤلف - إلى قلب التصورات السابقة عن اللغة بوصفها (أداة)؛ فهي (أي: اللغة) سلوك إنسانيّ قصديّ يصير ممارسُها مشاركاً في (الملاعبة اللغوية) التي تختلف في بناها عن تلك (الصورية) المصطنعة. هذا، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا التصور الجديد لـ (الفعل اللغوي) لا ينفي - في سياق نقد النزعة الصورية الجامدة للدرس اللغوي - أن تكون له ضوابطه وقواعده.

والحق - في هذا السياق - أنني لا أظن العاملين من علماء البلاغة العربية في الماضي على صياغة قواعدَ لبلاغة الكلام، مثل السكاكي والخطيب القزويني، إلّا مُوقنين بأنه مهما اتسمت البنى اللغوية بالفاعلية والاستجابة التفاعلية لمقتضيات التداول، فإن بالإمكان الوصولَ إلى أُطُر وقوانين توضح كيفية الوصول إلى المعنى أو الفعل الإنجازي؛ فحين يزعم أحدنا أن تركيباً ما حمل معنى معيناً خفياً أو انطوى على جمال، فهو في حاجة إلى أن يقدم بين يدي زعمه ما يدلل به على ذلك ويُحاجّ به.

بالعودة إلى الحديث عن (أفعال الكلام)، يقدم المؤلف مثالاً يقابل فيه بين دلالته لدى أصحاب النظرة المنطقية الصورية، ودلالته في مفهوم (نظرية أفعال الكلام)، ويذكر أن دلالته في هذه النظرية الأخيرة تتجاوز المحتوى المعلوماتي لتفيد معاني تقتضيها ظروف الكلام والمقام.

وكنت في هذا الإطار أود أن أقف على مدى معرفة المؤلف بما كان يطرحه علماء المعاني في الدرس البلاغي العربي من تحمّل البنى التركيبية لدلالات مضافة لا يكشف عنها إلا معرفة المتلقي بظروف الكلام ومقاماته؛ فهذا هو عين ما يقول به أصحاب (نظرية أفعال الكلام). صحيح أن الدرس البلاغي العربي القديم انتهى مستقلاً عن الدرس اللغوي المعروف في (النحو) و(الصرف) والدلالات المعجمية، غير أن ذلك الدرس كان يمثل جزءاً لا يتجزأ من الدرس اللغوي في صورته المحدثة الآخذة بتحميل التراكيب معاني تعكس استجابة للسياق والمقام، وتفاعلاً بين تلك التراكيب ومقتضيات الفعل المراد إنجازه.

(2) (المعنى) و (الدلالة) في إطار (نظرية أفعال الكلام) و (نظرية الحجاج) في الدرس اللساني

مهما يكن، فإنه في إطار الربط بين (نظرية أفعال الكلام) والظاهرة الحجاجية في الملفوظات فقد عدّ المؤلف (نظرية أفعال الكلام) منطلقاً في بناء (النظرية الحجاجية اللسانية)، وأساسَ الحديث عن (الفاعلية التلفظية)، ومن ضمنها (الحجاج)؛ وهذا يعني أن المتكلم يُحَمِّل ملفوظاته من عناصر الحجاج ما يُحدِث به تأثيراً لدى المخاطَب، من مثل (الاقتناع) أو (الرهبة)، إلخ.، وهذا يمثل (الفعل التكليمي) الذي يُحدِثه الفعل الكلامي مصحوباً بقصد المتكلم الذي يسعى لإنجازه. هذا الفعل الكلامي المصحوب بقصد المتكلم يساوي – لدى المؤلف – مصطلح (التلفظ)؛ فهو فعلُ إنتاجِ المتكلم ملفوظاً في وضعية من وضعيات التواصل؛ وهذا يعني أنه لا بد من بروز عناصر تشهد أن لوضعية التواصل (أي: لسياقاتها وظروفها) أثراً في الملفوظ. من هنا عُدَّ (الحجاج) نفسُه فعلاً من أفعال الكلام يُنتظَر أن يكون له في الملفوظ أثر. وهذه الجوانب لم يكن (التحليل المنطقي الإخباريّ) يأخذها في حسابه؛ مما جعله عاجزاً عن وصف ملفوظات كثيرة محتمِلة لمعان لا يكشف عنها إلّا مراعاةُ ما رافق الملفوظات من فعل (التلفظ) ومن مقامات التخاطب وأغراض المتكلم وانتظارات السامع، إلخ.

والحجج والأدلة، التي يُستنَد إليها في مراعاة ما رافق الملفوظات للوصول إلى تفسير تداولي، ليست أدلة صريحة يمكن ضبطها بصرامة صورية، وإنما هي (شواهد اشتباهية) تسمح باستنتاجات احتمالية ترجيحية؛ وهذا هو ما يميز اللغة الطبيعية من حيث صلتها بواقع الإنسان الذي لا يستطيع أحد أن يقطع بخواصه وسماته لأنها اشتباهية فيه كالحجج والأدلة في الملفوظات لا تسمح باستنتاجات (برهانية) - بحسب مفهوم (البرهان) عند المناطقة. من هنا كان المظهرُ اللغويُّ للحجاج عناصرَ في الملفوظ يستعان بها على إبراز معطيات السياق ومقاصد المتكلم المضمرة. وبهذا يكون خَرْج التراكيب (البنية التركيبية للملفوظ) هو دَخْل (الدرس التداولي)، كما كان دخلَ الدرس الدلالي. وهذا يعني أن تصبح (التداولية) جزءاً مُدْمَجاً في (الوصف الدلالي).

وفي إطار حديث المؤلف في المبادئ النظرية والمنهجية للحجاجيات اللسانية، يخلص إلى أن إيمان رائدي (الحجاجيات اللسانية)- أنسكومبر Anscombre و ديكرو Ducrot - بضرورة أن يكون الوصف التداولي جزءاً من الوصف الدلالي، جعلهما يميّزان بين مفهومي (الجملة) و (الملفوظ)؛ فالأول "مفهوم علمي خاص بعالِم اللسانيات" وليس حقيقة واقعية، وهو "الوحدة اللسانية المجردة دون ارتباط بالسياق"، أما الآخر فيعني انتقال الجمل المجردة "لتصير ملفوظات محققة في سياقات محددة تكتسب معها معنى". وعليه فإن الدلالة تفسير عالِم اللسانيات للجمل، والمعنى هو مراد المستعمِل للجملة. من هنا رُبِطَ (المعنى) بـ (الملفوظ)، ورُبِطَت الدلالة بالجملة؛ فالمعنى هو الدلالة مضافاً إليها مقام وسياق ومعطيات خارجية، إلخ. وبهذا تصير الدلالة مكوناً من مكونات المعنى. وبهذا يكون بين (المعنى) و(الدلالة) فرق في (الوضعية المنهجيـة) وفي (الطبيعـة)؛ فـ (المعنـى) - منهجياً - منتم - في حقل الدلاليات - إلى مجـال (الواقع) الملاحَـظ، في حين تكـوّن (الدلالة) - منهجياً كذلك في الحقل نفسه - منتمية إلى مجال التفسير العلمي القائم على الافتراض. أما الفرق في الطبيعة فـ (الدلالة) مجموعة من الإرشادات، و(الملفوظ) الحامل للمعنى آخذ بتلك الإرشادات مُراعٍ للمقام والسياق.

ينفي (أنسكومبر) و (ديكرو) - على ما يوضح المؤلف - تَمَثُّل (دلالة الجملة) في معاني ملفوظاتها أو في المحتوى الدلالي المشترك للملفوظات (أي: المعنى الحرفي). وهذا النفي يقود لديهما إلى أن (دلالة الجملة) هي (مجموع الإرشادات التي تتضمنها الجملة)؛ وعليه فإن (مجموع الإرشادات) - الذي يمثّل المكون الدلالي اللساني - ينتج ملفوظاً بمعنى متوقع، ثم يكتسب معناه النهائي بمعونة (المكون الخطابي) التداولي. مفهوم (دلالة الجملة) هذا يشكل - بحسب المؤلف - "منطلقاً للإمساك بجوهر النظرية الحجاجية اللسانية".

ويحسن هنا أن نستذكر مرة أخرى جهود علماء البلاغة العربية الذين أرسوا مفهوماً مطابقاً لما أرساه (أنسكومبر) و (ديكرو)؛ فقولهم (لكل مقام مقال) يعبر عن ذلك المعنى الذي ينتجه السياق والمقام للمبنى اللغوي. هم لا يعنون به بالضرورة اختلاف المقالات (المباني الشكلية) لكل مقام؛ دليل ذلك قولهم الآخر: (لكل كلمة مع أختها مقام)؛ فهذا القول يتحدث عن المبنى الذي تتعالق فيه الألفاظ بقدر من التناسب والتلاؤم بالاستناد إلى ما أرسته قواعد اللغة ليكون لهذا المبنى معنىً مستندٌ هو الآخر إلى مجموعة من القواعد الدلالية، لكن هذا المعنى قد يخرج إلى معنى آخر يقتضيه المقام وظروف الكلام. ودليل أنهم لا يعنون بالضرورة اختلاف المقالات أنهم كانوا يتحدثون في (علم المعاني) عن خروج (الاستفهام) - على سبيل المثال - عن معناه المقالي (الدلالي، بحسب رائدي اللسانيات الحجاجية) إلى معنى (منجز فعلي) آخر؛ أي غير ذلك الذي تتحدث عنه قواعد الأبنية والقواعد الدلالية (المكون الدلالي). لقد تحدثوا- مثلاً- عن مبنى الاستفهام في قول الشاعر:

ألستُم خيرَ مَن رَكِبَ المطايا وأندى العالَمين بُطونَ راحٍ

على أنه لا يُراد من ورائه المعنى الذي تقتضيه قواعد التركيب ودلالاتها (أي: مجموعة الإرشادات - بحسب أنسكومبر و ديكرو)، ألا وهو تلقّي إجابةٍ مِن المسؤول، تستعمَل فيها كلمة (بَلى) إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيلغى فيها عامل النفي (ليس) الوارد في السؤال، أو يستعمل فيها لفظ (نعم) إذاكانت الإجابة

بالنفي فيثبت فيها معنى (ليس). إنهم يرون أن البيت قد خرج إلى معنى آخر اقتضاه المقام وسوّغته ظروف الكلام. هذا المعنى هو تقرير حقيقة – في مَن وُجِّه إليه الكلام – لا مراء فيها ولا شك، هي (أنهم خير من قاتل وأكرم مَن أعطى)؛ فالمقام مقام مدح لرأس الدولة، ويكاد يستحيل على مثله أن لا يقرّ بتلك المقولة، وأن يثبت لنفسه ولمن اتصل به بنسب أو سبب مقولة مناقضة. هذا المقام المتحدَّث عنه – لدى علماء البلاغة العربية – هو (المكون الخطابي التداولي) الذي يحدد المعنى المراد أو المعنى النهائي. أما المعنى الذي يؤديه المبنى الشكلي المستند إلى المكون الدلالي– كما سلف التمثيل ببيت الشعر – فيقابله المعنى الأساس لمبنى الجملة. هكذا يكاد المعنيان – المتحدَّث عنهما في (علم المعاني) في البلاغة العربية (أي: المعنى المخروج عنه، والمعنى الخارِج = المخروج إليه) يتطابقان – في المفهوم – مع مصطلحي (دلالة الجملة) و(معنى الجملة) عند (أنسكومبر) و (ديكرو).

سبقت الإشارة إلى أن المؤلف يعدّ المراد بمصطلح (دلالة الجملة) منطلقاً لفهم أساس النظرية الحجاجية اللسانية؛ وبذلك يكون تركيز الحديث على ما يظهر في البنى اللغوية من آثار وعلامات تؤدي بالإضافة إلى وظيفتها الإخبارية وظيفةً يحمل معها الملفوظ وجهة حجاجية؛ واستناداً إلى هذا، فإنه لن يُؤخَذ – في نظر المؤلف – في الحسبان كثير من عناصر السياق التي يعتني بها عادة الدرسُ التداولي، وإنما ستَبْرُز العناية بالعناصر السياقية التي تترك أثراً في الملفوظ وتوفر له قيمة حجاجية. هذه العناية التي توليها الحجاجيات اللسانية لـ(الحجاج) تختلف عن تلك التي يوليها التصور التقليدي للحجاج. (الحجاج) – من وجهة نظر (أنسكومبر) و (ديكرو) – يندرج ضمن بنية اللغة من حيث كان نشاطاً تلفظياً. وبهذا يتجه البحث لديهما في هذا المجال إلى (البنية اللسانية) للملفوظات الحجاجية. فالحجاج مَهمة يختص بها البحث اللساني؛ وبهذا يصير البحث في (الحجاج) بحثاً داخل البنية اللغوية بعد أن كان خارجها؛ ويصير دور اللغة حمل عناصر ذات وظائف حجاجية كامنة في صميمها، وربما أكثر حجاجية من الوحدات اللسانية التي يُسْتَدَل بها على الربط المنطقي. وباستثمار مفهوم

(المواضع) ومفهوم (الأصواتية) - كما سيأتي - سيكون بالإمكان "تصور الملفوظات بوصفها عروضاً مسرحية حوارية مصغرة". وهكذا يتحول (الحجاج) لدى (أنسكومبر) و (ديكرو) - بحسب المؤلف - إلى "واقعة لسانية" توصَف وتُدرَس ضمن الدرس اللساني.

ومهما يكن من أمر، فإن المؤلف يربط بوضوح بين (أنسكومبر) و (ديكرو) - من ناحية - و(فرديناند دي سوسير) - من ناحية أخرى - من حيث قطع الصلة في الدرس اللغوي بين اللغة وما يمكن أن يرتبط بها من أمور خارجية. إنه يربط بين الطرفين في أن للغة بنيتها الخاصة المستقلة عما سواها، وأن الدرس يُفترض أن ينصبّ على دراسة تلك البنية؛ وهذا لا يعني بالطبع قطع التواصل بين الخطاب وظروفه، وإنما يعني ضرورة تضمن الخطاب علامات تدل على استجابته لظـروف التواصل بين طرفـي الكلام، وأن ينصبّ الدرس التداولي - العصيّ على الصوغ البنيوي - على ما يتضمنه الخطاب من تلك العلامات. ولأجل أن الحجاجيات اللسانية والدرس التداولي يجعلان من "الجملة" دالّاً، فقد أوضح المؤلف أنه كان من غير المناسب - لدى (أنسكومبر) و(ديكرو) أن يبحثا في العلاقات الاستبدالية بين الجمل؛ ذلك أن دراسة المحور الاستبدالي في الجمل توجب البحث خارج المبدأ البنيوي؛ وعليه فقد قَصَرا البحث على المحور التراكيبي الأفقي الذي يسمح بالتزام المبدأ البنيوي. وبهذا يكون البحث الحجاجي بحثاً في مجموع "التأليفات الحجاجية" التي تتيحها الجملة عبر الإرشادات الخاصة بكل جملة على حدة بعيداً عن المعطى الإخباري الخارجي.

لقد أوضح المؤلف بجلاء أنه، على الرغم مما قيل بصدد التزام (أنسكومبر) و (ديكرو) بقصر البحث في اللغة على أساس المبدأ البنيوي، فإنهما لم يخرجا عن النسق العلمي القائل بأنه لا بد للدارس من بناء نماذج فرضية على نحو ما يرى أن هذا البناء يمثل الواقع، وأن يعمل على إحكام تلك النماذج من خلال النفاذ إلى البنى العميقة التي يفترض بتلك النماذج أن تكون ممثلة لها. ولأجل التمكن من بناء تلك النماذج، أوضح المؤلف أن رائدي الدرس الحجاجي اللساني عملا على إنجاز خطوتين إحداهما تجريبية تتمثل في عزل

وملاحظة بعض الظواهر التي يعتقد أنها تحدث في الطبيعة بشكل مستقل عن الملاحِظ، والأخرى تتصل ببناء آلة قادرة على إعادة إنتاج تلك الظواهر بشكل مصطنع، وهو إنتاج يمثل محاكاة الآلية الطبيعية المنتجة. هذه الآلة نموذج صناعي يقدم فرضيات حول العمليات الكامنة المتحكمة في الظاهرة المدروسة. هذه الفرضيات: (1) فرضيات داخلية تتمثل في تزويد هذه الآلة بمجموعة من "المسلمات" و "قواعد الاستنباط" تعين على حساب أوصاف الوقائع المراد تفسيرها، والتي تتمثل في (الخطابات) و (الملفوظات) التي تواجهنا في حياتنا اليومية، وتقوم – كما يقول المؤلف – بتأويلها، و (2) فرضيات خارجية مرتبطة "بلحظة ما قبل بناء النموذج المصطنع"، وهي اللحظة التي يتم خلالها بناء الوقائع كما يراها الملاحِظ. فقولنا – على سبيل المثال – بأن المتكلمين بلغة معينة يمتلكون القدرة على منح معنى للملفوظات المنجزة بهذه اللغة، فرضية خارجية. وقولنا بأن الرابط (لكن) ينتج حجاجاً سالباً يمثل فرضية داخلية. فإذا وجدنا أن كل ملفوظ متضمن لهذا الرابط يتميز بتوجه حجاجي سالب كان هذا الفرض (= التفسير) ملائماً من المنظور العلمي، من حيث إنه يُعِين على التنبؤ بمعاني الملفوظات. وهنا يسارع المؤلف إلى تأكيد أن إسناد دلالة معينة للجمل يعني أن تلك الجمل تختص بإرشاد معين، وأن هذا الفهم "قرار علمي وليس فهماً استعمالياً"؛ أي هو فرضية تنتمي إلى مجال اللغة الواصفة.

أما كيف تؤدي الإرشادات (= دلالة الجملة) – بوصفها عنصراً دلالياً – وظيفة حجاجية، وهي الوظيفة الأساسية للغة، فإن المؤلف يطلب منا التمييز – كما فعل (مويشلر J. Moeschler) في كتابه (الحجاج والتخاطب) – بين (الإرشادات التلفظية) و (الإرشادات الحجاجية) التي تتضمنها الجمل. كتاب (مويشلر) هذا معدود لدى (أنسكومبر) و (ديكرو) من أهم الأعمال في مجال الدراسات المتصلة بالتداولية والحجاج والتخاطب؛ فالرابط (ما دام) في قولنا:

(أنا ذاهب غداً ما دمت تحرص على معرفة كل ما حدث)

إرشاد تلفظي يجعل الجملة تشير إلى ربط فعل التلفظ بالجملة الأولى بمحتوى الجملة الثانية.

أما النوع الآخر من الإرشادات (أي: الإرشادات الحجاجية) فهو - عندهما كما يذكر المؤلف - جملة من العلامات يؤدي حضورها إلى إكساب الملفوظات حين إنجازها إرشادات توجه تأويلنا لهذه الملفوظات تأويلاً حجاجياً؛ فكل ملفوظ موسوم حجاجياً بعلامات وخصائص من مثل "العوامل الحجاجية" و "الروابط الحجاجية" و "العلاقات السلّمية"، وبعض الخصائص التركيبية كـ"الاستفهام"...، إلخ.

هذان النوعان من الإرشادات يحدان - عند (أنسكومبر) و (ديكرو) - من تأثير قوانين الخطاب المعروفة في التداوليات الكلاسيكية؛ فهذه القوانين - التي تقوم عند (بول جرايس) على مبدأ (التعاون بين المتكلم والمخاطب) - إرشادات خارجية وليست داخلية تعين - في نظر القائلين بها - على تفسير الملفوظ. هذان الباحثان يَرَيان ضرورة الحدّ من تأثير هذه الإرشادات الخارجية لضرورة انصباب التركيز على ما هو داخلي استجابة لمبدأ التناول البنيوي.

(3) المظاهر اللغوية للحجاج

في الفصل الثاني - بحسب الترتيب الفعلي للكتاب، وبعد أن اتضحت المبادئ النظرية للحجاج والحجاجيات اللسانية - يبدأ المؤلف الكلام على المظاهر اللغوية للحجاج؛ أي يبدأ بالفحص الداخلي لمفهوم "الحجاجية" الذي يتصل في منظور (أنسكومبر) و (ديكرو) بوقائع مخصوصة تتصل بالخطاب، أي بنمط محدد من العلاقات التي تنسجها الملفوظات في ما بينها بفعل آليات التأليف الخطابي. وعلى هذا، فالحجاج لديهما ظاهرة تأليفية خطابية ينبغي استحضارها لكيلا يحصل حمل لفظ (الحجاج) على مظاهر أخرى غير الظاهرة التأليفية الخطابية (= اللسانية). وفي إطار الفحص الداخلي هذا يذكر المؤلف اهتمام رواد (اللسانيات الحجاجية) بالتمييز بين (الحجاج) وعدد من المفاهيم:

1 - الحِجاج والإضمار، حيث لا يرد (الحجاج) غالباً في صورة صريحة، فيَطولُ (الإضمارُ) الحجةَ أو النتيجة، مع إمكان اشتقاق أي منهما بالاستناد إلى القرائن السياقية والمقامية. وفي حال إضمار النتيجة يُعْمَل

بما يسمى (مبدأ التيسير) أو (مبدأ التعاون) الذي يقتضي أن يتوافر في الكلام معطيات تعين على بناء النتيجة.

2 - الحِجاج والبرهان، إذ يكثر الخلط بين المفهومين، والحق اختلافهما من حيث الدلالة التقنية لكلٍّ؛ إذ ينتمي (البرهان) لمجال (الاستدلال المنطقي)، في حين ينتمي (الحجاج) لمجال (الخطاب). فـ (الحجاج) ظاهرة في اللغة الطبيعية التي "لا سبيل إلى تفادي (عدم التوطؤ) في ملفوظاتها، أي احتمالها أكثر من معنى لأن تأليفها يستجيب لاعتبارات خطابية داخلية من حيث كان معنى الملفوظ مُصَوِّراً للتلفظ (أي: لمراد المتكلم وأحواله) وليس للعالَم الخارجي. أما (البرهان) فمنفصل عن هذه اللغة؛ لأنه يقتضي معنى واحداً متواطَأً عليه. يضاف إلى هذا تعدد الحجج في الخطاب لآنها لا تلزم عنها النتيجة بصورة ضرورية، على عكس (البرهان).

3 - الحجاج والإخبار: كان يُنظَر إلى (الإخبار) على أنه الوظيفة الأساسية للغة استناداً إلى النزعة المنطقية التي تعطي الاعتبار للجمل الخبرية بوصفها الوحيدة التي تقبل (التقويم الصدقي). غير أن نظرية (الأفعال الكلامية) والأبحاثَ المعنيةَ بسيرورة التواصل اللغوي جعلت الوظيفة الإخبارية إحدى وظائف اللغة، "إن لم تكن أقلها أهمية". غير أن كل "ممارسة لغوية" صارت عند رواد (اللسانيات الحجاجية) - وعلى الأخص في المرحلة "الحجاجية الجذرية" - فاعلية حجاجية حصراً. ولذلك صار من اللازم التمييز بين المعلومات التي يفرضها الملفوظ والإمكانات الحجاجية التي تنطوي عليها تلك المعلومات.

4 - الحِجاج وفعل التنتيج: يذكر المؤلف أن رائدي اللسانيات الحجاجية يميزان بين المصطلحين؛ فـ (التنتيج) مظهر خطابي قد يلتبس بـ(الحجاج)؛ فالأول نمط من الفعل اللغوي يعمد المتكلم من أجل إنجازه إلى إنتاج ملفوظ معين؛ فبعض الخطابات الحجاجية تستند إلى فعل (التنتيج) وذلك بأن يُنْجَز فعلان: أحدهما يتلفظ بحجة معينة،

والآخر يتمثل في فعل (تنتيج) يصرح بنتيجة معينة أو يلمح إليها. تلك الحجة قد تكون الملفوظ الأول ذاته، وقد تكون واقعة مذكورة منه. ومهما يكن فإن (الحجاج) ينتمي كلية إلى (الخطاب)، في حين نجد لـ(التنتيج) ارتباطاً بالخطاب وبمعتقدات تنشأ عن التفاعل مع الوقائع.

ويقرر المؤلف في هذا الفصل الثاني- بحسب التنظيم الواقعي للكتاب - واستناداً إلى دراسات (أنسكومبر) و (ديكرو) أن "مواطن الحجاجية" مركوزة في الطبقات الأعمق من الجمل أو الملفوظات اللغوية، وأن "الحجاجية" أصلية في الخطاب مقارنة بـ "الإخبارية" التي تعد بَعدية وفرعية، وأن هذه "الحجاجية" تتجلى في مجموعة من العناصر اللسانية الخالصة من روابطَ وكلماتٍ معجمية وبنيـــات تركيبيـــة. ولمّا كانت "الفاعلية الحجاجيـــة" لا تتسم بالقطعيـــة، فهي لا محالة "مطبوعة بالنسبية ومحمولة على التعددية"؛ وهكذا تتقلب هذه الفاعلية بين "المساندة والمعاندة"، وتأتي الحجج متساندة أو متعاندة أو موزعة بين "التساند والتعاند"، وأنّ تسانُد الحجج قد يأتي مُهْمَلاً؛ أي خلواً مما يحدد أقوى الحجتين أو الحجج، وقد يأتي "مقيداً"، وهو عكس المهمل. وهكذا قد يأتي التعاند. وإذا كان التساند أو التعاند مقيداً كان ذلك التقييد بعناصر لسانية يتضمنها الملفوظ. بل يفترض بالملفوظ أن يتضمن عناصر لسانية تُفْهِم التساند بين الحجج، أو تُفْهِم التعاند بينها. فقولنا (والمثال للمؤلف والتحليل لكاتب هذه الصفحات):

"إنه عالم كبير؛ فهو متبحّر في الفقه، ومرجع في اللغة، وحتى في الفلسفة"

متضمن لنتيجة هي (كونه عالماً كبيراً)، ولثلاث حجج على ذلك، ولعنصر لساني يجعل الحجة الأخيرة أقوى من سابقتيها. وهو كذلك متضمن لعناصر لغوية وتركيبات تساعد في إدراك تَسانُد هذه الحجج؛ فهذه الحجج مذكورة بعد (الفاء) المعبرة عن أن ما بعدها حجة وأن ما قبلها نتيجة، و (الواو) العاطفة مستعملة رابطاً حجاجياً بين خبر الضمير (هو)، أي" (متبحر في الفقه)، وعبارة (مرجع في اللغة) وكذلك عبارة (في الفلسفة) التي حُذِف منها لفظ (مرجع) استناداً إلى وجود هذا اللفظ في المعطوف عليه. ثم إن هذا القول

استعمل العنصر اللساني (حتى) ليُعَيّن أن (المرجعية في الفلسفة) حجة أقوى من الحجتين السابقتين. ما أشرنا إليه في هذا التحليل من عناصر لسانية وتركيبات تولّد- عند رائدي (الحجاجيات اللسانية/ اللسانيات الحجاجية)، واستناداً إلى عدم ضبط المؤلف للمصطلح المراد فعلاً - إرشادات حجاجية تعين المتلقي على فهم المعنى أو المراد.

إن مما تجدر الإشارة إليه- ونحن بصدد الحديث عن (مواطن الحجاجية) في اللغة - الملفوظاتِ التقريريةَ التي يُنظَر إليها - بحسب ما يذكر المؤلف - على أنها ذات طابع موضوعي يقرر أحكاماً وصفية تتصل بالواقع؛ إذ يمكن أن نلحظ فيها أدواراً حجاجية في سياق الخطاب. وتجدر الإشارة كذلك إلى البنى الاستفهامية وما يمكن أن تحمله من قيم حجاجية في سياقات تخلص الاستفهام من غرضه الاستفساري، والإشارة إلى العوامل والروابط الحجاجية التي ورد بعضها سالفاً. إن المؤلف يقدم - في هذا الصدد - قدراً من التفصيل يوضح فيه مفهوم كل من (الروابط) و (العوامل) في كل من (المنطق) و (الحجاج). أما العامل في (الحجاج) - وهو ما يعني اللغةَ بوصفها حجاجاً في الاستعمال - فهو صُرَيْفَة (مورفيم) إذا ما أُعْمِلَت في ملفوظ معين أدّت إلى تحويل الطاقة الحجاجية للملفوظ لا بسبب القيم الخبرية لهذه الصريفة "وإنما من مجرد وظيفتها التحويلية الحجاجية الخالصة". وأما (الرابط) فهو كذلك صُرَيْفَة، غير أنها تصل ملفوظين أو أكثر ضمن استراتيجية حجاجية بعينها. هذا، وتتعدد أصناف (الرابط الحجاجي) التي يتحكّم في تحديدها مجموعة من المعايير، كـ(معيار عدد المتغيرات)، و(معيار وظيفة الرابط)؛ فهناك روابط لِـ (سَوْق الحجة)، وروابط لِـ (سَوْق النتيجة)، و (معيار العلاقة بين الحجج) التي يسوقها الرابط؛ فقد تكون الروابط روابطَ لِحججٍ متعاندة أو روابطَ لِحججٍ متساندة.

ولا بد هنا - في سياق حديث المؤلف عن (الروابط الحجاجية) و(العوامل الحجاجية) - من القول بأن قدراً من عدم الوضوح قد شاب أمثلته عن الروابط والعوامل؛ فقد ذكر (ص 105) أن هناك روابط حجاجية تحمل على ثلاثة مواقع، غير أنه لم يحدد صراحة الرابط في المثالين اللذين أوردهما. ولعله

يقصد (بل) و (حتى)، بدليل أنه ذكر صراحة (ص 106) أن (حتى) رابط حجاجي لسَوْق الحجة. عدم الوضوح هذا يصدق في ذكره لفئة الروابط التي تكون حججها متساندة؛ فقد أورد مثالاً لم يحدد فيه الرابط المعدود من هذه الفئة. ولعله يقصد - مرة أخرى - (حتى). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قد يتبادر إلى الذهن - ونحن نقرأ أمثلة المؤلف - أن الرابط الحجاجي هو (الواو) أو (الفاء)، وأن (حتى) و (بل) ليسا رابطين حجاجيين وإنما عاملان حجاجيان يُحدِثان تحويلاً في الطاقة الحجاجية لما يدخلان عليه. ذلك كذلك إلا إذا كان من الجائز - عند المؤلف - أن يعمل الرابط الحجاجي عاملاً حجاجياً في آن واحد. وهذا ما لم يوضحه المؤلف في الموضع المشار إليه أعلاه.

5 - الخاصيّة السلّمية للخطاب: ينتقل المؤلف بعد هذا إلى الحديث عن هذه الخاصية المعتنى بها لدى (أنسكومبر) و (ديكرو)، تلك الخاصية التي تفيد بأن الحجج تتدرج في قوتها وإرشادها إلى النتائج. وقاد ذلك المؤلفَ إلى الحديث عن مبدأ (العلاقة السلّمية التفاضلية) ومبدأ (العلاقة السلّمية التقابلية). أما (العلاقة السلّمية التفاضلية) - المتولدة عن مبدأ (القوة الحجاجية) - فتعني أن الحجج التي يسوقها المتكلم تتفاضل في مساندتها النتيجة، وهذا يعني نشوء علاقة سلّمية تفاضلية بين بعض الملفوظات تفسر عمل بعض الروابط الحجاجية التي تستثمر الوضعية التراتبية استثماراً حجاجياً في ملفوظات محققة كما هو الشأن في الرابط (حتى) والرابط (بل)؛ فهما يختصان بإرشاد حجاجي يجعل الملفوظ بعدهما أقوى من غيره في إسناد النتيجة، وهما بهذا يضعان الحجج ضمن فئات حجاجية مخصصة بسلّمية تفاضلية بحسب رؤية المتكلم التي قد لا يتفق معه فيها غيره. هذه السلّمية التفاضلية حاضرة في العلاقة بين الملفوظات، وتحضر كذلك في الخصائص والصفات؛ وبهذا يرتبط مبدأ (القوة الحجاجية) بـ (الطبيعة السلّمية)، للخصيصة أو الصفة، الممثلةِ في درجات يصطلح عليها. فقولنا - والمثال للمؤلف:

(زيد ذكي جداً)

ينطوي على (قيمة حجاجية) مستمدة من توظيف عبارة (ذكي جداً) "التي تعيّن درجة من صفة (الذكاء)؛ فإذا ما أوردت درجات هذه الصفة في ملفوظات، فلا بد أنها تنتظم في سلّمية تفاضلية تتيح استثمارها حجاجياً". يستثمر المتكلم - في حقيقة الأمر - درجات سلّم هذه الصفة على نحو منتظم يفي بالمقتضيات الإرشادية لبعض الروابط، (حتى) مثلاً، ليصل إلى الدرجة الأعلى المصرّح بها في هذا القول.

وأما (العلاقة السلّمية التقابلية) - المتولدة عن مبدأ (التعارض الحجاجي) - فتعني أن تتوزع الحجج بين مساند لنتيجة أو معاند لها. في هذه الحال لا بد أن تنتظم في سلّمية تقابلية؛ أي تقابل الحجة المعاندة الحجة المساندة. مثل هذه العلاقة ينعكس ببروز بعض الروابط في الملفوظ تمكّن من خلق وضعية حجاجية.

هذا، وقد عُنِيَ المؤلف - تبعاً لـ (ديكرو) - بذلك الارتباط بين هذه (الخاصية السلّمية) وبعض الظواهر التركيبية الدلالية، كـ (النفْي)، وبما ينطوي عليه هذا الارتباط من (قانون المعاكسة) و (قانون المعاكسة التفاضلية)، و (قانون التخفيض) المتصل بكثير من حالات النفي الداخل على ملفوظ يقبل الترتب في سلّم، بحيث يؤدي نفي درجة فيه إلى إثبات الدرجة الأدنى منه. وعُنِيَ كذلك بالارتباط بين (الخاصية السلّمية الحجاجية) والشرط. وقد مهّد لهذا الارتباط بتوضيح أن التأويل الاستلزامي لاستعمال (إذا) في السياق الاستفهامي ليس حصرياً؛ إذ يمكن أن يأتي التأويل اعتراضياً. فقولنا - والمثال للمؤلف:

هل ستحضر إذا حضر زيد؟

يحتمل التأويلين، في حين يكون تأويل (إذا) في السياق التقريري (استلزامياً)، بل إن هذا التأويل مفضَّل ولو كان التأويل الاعتراضي ممكناً؛ وبهذا يكون (ج) - في البناء (ب إذا ج) - صاباً في صالح (ب)، أي جواب الشرط/ الجزاء، ويسير باتجاهه.

أما عن علاقة الشرط بالنظرية الحجاجية اللسانية وبالخاصية السلّمية فيتمثل - لدى رائدي النظرية الحجاجية - بالقول إن (ج) تنتمي - في التأويل

الاستلزامي – إلى الفئة الحجاجية المساندة للنتيجة (ب)، وبالقول بأن (ج) – في التأويل الاعتراضي – تنتمي إلى الفئة الحجاجية المساندة للنتيجة المعاكسة لـِ(ب)، أي (– ب). وهكذا يمكن تطبيق هذه السلّمية في الصيغ الأكثر طبيعية، والأكثر تعقيداً وذات التأويل بحسب ظاهرة الاستلزام وبخاصة إذا استعملت أداة غير (إذا).

وينوّه المؤلف – بعد هذا كله – بأن (الظاهرة السلّمية) لم تسلم من النقد القوي الذي أبرز المآزق التطبيقية لهذه الظاهرة، وبأن رائدي الحجاجيات اللسانية عَمِلا على الالتفاف عليها لإنقاذ الوصف الحجاجي اللساني للخطاب في صعيد التفاضل الحجاجي والتقابل الحجاجي. وقد كان تصديهما لتلك الاعتراضات النقدية – بحسب المؤلف – مستنداً في مرحلة أولى إلى التفريق بين الظروف المنتمية إلى مجال الوقائع المستقلة عن البنية اللسانية والظروف المنتمية إلى الحجاج اللغوي المستقل عن اعتبارات الواقع. واستناداً إلى هذا فإنه ينظر إلى الحجتين على أنهما متساندتان في تأييد نتيجة معينة بالنظر إلى الاعتبار اللغوي وليس بالنظر إلى اعتبار ظروف الواقع، وينظر إليهما على أنهما متعارضتان في الاعتبار اللغوي لا الواقعي في إسناد النتيجة.

(4) المراجعات والتجديدات في (الحجاجية)

في الفصل الثالث – بحسب التقسيم الواقعي للكتاب – يفيد المؤلف بأن (الحجاجيات اللسانية) – وأحياناً يستعمل (اللسانيات الحجاجية) – كانت محطّ منافسة ونقد من الباحثين على الرغم من مقترحاتها النظرية ومنجزاتها التطبيقية. وقد سلفت الإشارة إلى بعض هذا النقد، غير أن المؤلف يخصص هذا الفصل للمراجعات والتجديدات التي قام بها رائدا اللسانيات الحجاجية/ الحجاجيات اللسانية وبخاصة في بعض الأسس القاعدية؛ فقد استثمرا (النظرية الأصواتية polyphonie)، ذات الأصول الممتدة في النقد الأدبي، والتي ثوّرت مفهوم (المتكلم)، وبذلا جهوداً لتوطين مفهوم (الموضع) في بنية النظرية لتأكيد رسوخ (الحجاجية) في اللغة، ثم تخليا عنه لاحقاً.

أ - النظرية الأصواتية

لقد تخلى (ديكرو) - بحسب المؤلف - عن مفهوم (الفعل التكلمي)؛ أي فعل الكلام مصحوباً بقصدية معينة، آخذاً بمفهوم (الأصواتية) الذي "يذهب إلى أن الملفوظات تتضمن عناصر... يَظهر الفعلُ التكلمي مقارنة بها"، وأن الملفوظ يظهر كما لو كان عرْضاً تمثيلياً بسبب التعدد الصوتي الذي يتسم به ذلك الملفوظ. مصدر مفهوم (الأصواتية) هذا آتٍ من (علم الموسيقى)؛ إذ تتعدد الأصوات والنغمات في العمل الموسيقي وتأتلف. وقد ظهر تطبيق هذا المفهوم في بعض نصوص الروائي (دوستويفسكي Fyodor Dostoyevsky) التي استند إليها اللساني اللغوي الروسي (ميخائيل باختين Mikhail Bakhtin) في مقاربته (الأصواتية)؛ إذ لم يلتزم الأول بوحدانية السارد، بل تعددت الشخصيات الساردة لديه وتنوعت بحسب مواقعها الاجتماعية وثقافاتها وأساليبها ولهجاتها ومسالكها التعبيرية ذات الانتماءات المهنية أو العمرية، ليخرج كل ذلك أشبه بالتأليف الموسيقي الذي تأتلف فيه أنغام وإيقاعات مختلفة ومتنوعة. وهكذا رأى (ديكرو) أن في النصوص اللغوية والخطاب عموماً تتلاقى الذوات وتتحاور وتتبادل الأسئلة والأجوبة في جو مفتوح. وهذا هو المقصود بالتعدد في مفهوم (الأصواتية)؛ "فكل نص إنما هو تأليف لكثرة من الأصوات تصدر عنه في آن واحد وتتساكن فيه على نحو تعادلي". وعليه فإن الكاتب في نمط النصوص الكرنفالية يحلّ في سلسلة من الأقنعة المختلفة والمتنوعة؛ فنجده يتكلم بأصوات متعددة ومتنوعة في نبراتها وإيقاعاتها. وهذا يعني كسراً لـ (وحدة المتكلم) التي سادت في الأدب والرواية، في المدارس اللسانية كلها.

ولمعرفة الكيفية التي بها تُوظَّف (النظرية الأصواتية) في اللسانيات الحجاجية/ الحجاجيات اللسانية، يُذكِّر المؤلف بأن (الملفوظ) في المنظور الدلالي: وصفٌ وتمثيلٌ لفعل التلفظ، ويتكون الوصف من الإشارات الحجاجية والتكلمية (= الإرشادات) والإشارات المتعلقة بأسباب الكلام، ويذكّر كذلك بأن هذه الإشارات مستوى ثان، وأن هناك مستوى آخر أكثر قاعدية، وهو تلك المعلومات التي يستدعيها الملفوظ والمتصلة بمصدر الملفوظ. هذا المستوى

الآخر هو ما حاول (ديكرو) الابتعاد عنه بوصفه خارج اللغة، غير أنه الآن يعود إليه في توظيفه للنظرية الأصواتية، وحجته أننا نمر إلى منجز الملفوظ من معناه وليس من الواقع الخارجي الفيزيائي (الناطق الفعلي)؛ وهذا في نظره لا يخلّ بمنطلق الالتزام بالبنية اللغوية. ولا بد في هذا السياق من التنويه بتمييز (ديكرو) بين (المتلفظين) و (المتكلمين) على أساس أن (المتكلم) هو المسؤول عن الملفوظ؛ وعليه يحيل الضميرُ (أنا) وسائرُ العلامات الأخرى ذات الصلة. هذا المفهوم يتيح لنا تمييز تعدد صوتي ناتج عن التمايز بينه وبين (الناطق الواقعي)، إذ يمثل الأخيرُ الموقّعَ على إقرارٍ أعدّه غيرُه، والمؤديَ لقسم معين وضَعَه غيرُه؛ وهكذا تتبدى فكرة التعدد الأصواتي في الملفوظ. ويتيح لنا كذلك تمييز تعدد صوتي ناتج عن تمايز آخر داخلي بين وجهين من أوجه المتكلم، وذلك حين يروي المتكلم ملفوظاً لمتكلم آخر.

وبهذا تتعدد الأصوات في الملفوظ إما تعدداً تسانديا- إذا كان مقصود الصوت الثاني من الملفوظ مراداً من الصوت الأول - وإما تعانديا. هذا التعدد الأصواتي (الازدواجية التلفظية) يفسر لنا ظواهر خطابية من مثل: (ترديد متكلم ملفوظَ متكلم آخر قبله)، ومثل (الخطاب المتخيَّل)، إلخ. وهكذا "نجد أن معنى الملفوظ يشير إلى ارتباط التلفظ بمتكلمَيْن اثنين متمايزين". وهذا يعني أن الملفوظ بجملته لمتكلم، غير أن صورة التلفظ "تتضمن تبادلاً كلامياً أو تحاوراً أو تراتبية كلامية".

ولأجل ترسيخ مفهوم "التعددية الأصواتية/ الازدواجية التلفظية" يتناول المؤلف تمييز (ديكرو) بين متكلمين: (المتكلم الفعلي)، بالنظر إلى ما يصدر عنه من تلفظ، أي من كلام مصحوب بغرض، و (المتكلم العالمي)، بالنظر إليه باعتباره شخصاً في العالم الخارجي قد ترد إشاراتٌ إليه وضمائرُ تحيل عليه في الملفوظ. "تعدد المتكلمين" هذا مجرد مظهر أول من مظاهر (الأصواتية)، والمظهر الآخر لها هو المتحدَث عنه انطلاقاً من مفهوم "المتلفظ" أو "المتلفظين"؛ فـ (المتلفظون) "هم أولئك الذين يفترض أنهم يعبرون عن ذواتهم داخل الفاعلية التلفظية دون أن يكون ذلك من خلال الكلام الصريح

والمباشر؛ فكلامهم هو ما يوحي به التلفظ". هؤلاء المتلفظون ينظر إليهم أصواتاً لا تستند للمتكلم، بمعنى أنه لا يتحمل مسؤوليتها ولكنها تتفاعل داخل نشاطه التلفظي. وقد مثّل المؤلف لذلك بقوله تعالى:

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾ ،

فوصف المخاطب بالعزة والكرامة ليس وجهة نظر المتكلم، وإنما هي وجهة نظر المعذّبين - بحسب سياق الآية. وعليه فإن وجهة النظر هذه منسوبة لمتلفظ آخر حاضر بصوته وفق تدبيرٍ من المتكلم. مفهوم "الأصواتية" هذا هو الذي يمكّن المتكلم - بحسب (ديكرو) وسياق اللسانيات الحجاجية - من طرح الحجج عن طريق أصوات خفية في الملفوظ بحيث يتبنى صوتُ (متلفظ) حجة مساندة للنتيجة، ويتبنى آخر حجة معاندة أو مساندة أقوى. هذا المتكلم قد يتماهى مع أحد الصوتين (المتلفظين) أو الأصوات لتصير وجهة نظره هي وجهة نظر المتلفظ الذي أبرز الملفوظ إشارات إلى ميل المتكلم إلى حجته. وهكذا، فإن المتكلم - عند (ديكرو)، بحسب المؤلف - "ينجز تلفظاً ويعلن أنه مسؤول عنه، ولكنه في الوقت ذاته يعبر عن أوضاع يمكنه أن يرفض مسؤوليتها". وهكذا، فإن "نظرية الأصواتية الحجاجية" تسعى إلى الكشف عن عنصر مظاهري قاعدي للغة. وكما أن "الوظيفة الحجاجية للغة تنعكس في البنية اللسانية" للغة فإن "الخاصية الأصواتية للخطاب لها ما يُجسّدها على مستوى البنية اللسانية لهذا الخطاب". إن حضور عنصر النفي اللساني (ليس) في المثال، الذي يورده المؤلف، وهو:

(هذا الحائط ليس أبيض)،

يكشف عن صوتين يمثلان وجهتي نظر في لون الحائط، إحداهما معارضة للأخرى، وهما منطبعتان في العدّة اللسانية بحضور النافي (ليس). وهكذا تفرض البنية الأصواتية "جملة من القيود التي تَحكُم عملية تأويل الملفوظ وتُوجّهها. أما المتكلم - وهو المسؤول عن الفاعلية التلفظية برمتها - فهو الذي يحمّل الملفوظ ما شاء من العناصر الإشارية للأصوات المتعددة في الملفوظ. إنه (أي: المتكلم) تلك الأقنعة التي يرتديها في سائر المقامات

التواصلية، والتي يمثل كل منها صوتاً أي وجهة نظر. واستناداً إلى كل ذلك فإنه متكشّف – في النظرية الأسكندنافية – أن المظهر الأصواتي يتجسّد في عناصر أربعة، هي: (1) المتكلم، على النحو المشار إليه سالفاً، (2) وجهات النظر، وهي في المثال ممثلة في وجهتين، (3) الكائنات الخطابية، وهي صور للمشاركين في الخطاب أو لسائر الشخوص التي يرد الحديث عنها، ومنها صور الذات المتكلمة، وصور الذات المخاطَبة، وصور الذات الغائبة. هذه الذوات تقبل الظهور في البنية الأصواتية وتترك لها آثاراً لسانية فيها. وهي في المثال صورة الذات الغائبة المشار إليها بالنافي (ليس). (4) الروابط التي تضطلع بمهمة وصل مختلف الكائنات الخطابية بالأنظار، وإقامة العلاقة بينها.

ب – نظرية الموضع

يخصص المؤلف – بعد هذا كله – لما أسماه "مفهوم الموضع" مساحة من الكتاب توضحه وتبين أهميته في المنطق، وتوضح علاقة الحجاجيات اللسانية به وتوظيفها له على نحو يبرز رغبة عارمة في تجذير (الحجاجية) في أعماق البنية التركيبية والمعجمية للغة. فـ (الموضع) في المنطق قواعد/ عُمَد "يمكن أن يُرَدّ إليها عدد من الحجج والاستدلالات التي تُعتَمَد في موضوعات متنوعة"، إنها "مقدمات ومناهج عامة للحجاج" إثباتاً أو إبطالاً لدعوى ما. أما في الحجاجيات اللسانية فـ (الموضع) – عند (أنسكومبر) و (ديكرو) – أخذ منحى مغايراً بعض الشيء لأصله في المنطق الأرسطي، إنه يأخذ الفكرة النووية التي تؤكد "أن جريان كل خطاب يكون دائماً محكوماً بمجموعة من المبادئ العامة" أي (المواضع/ الأمكنة المشتركة). هذه المبادئ "تؤدي دور المسوِّغ والمعلِّل للتُّفْلَة التي تتم من المقدمات إلى النتائج". هذا المنحى يَستبعِد كثيراً من التدقيقات التقنية، ويستثمر مفهوم (الموضع) استثماراً منظماً على نحو صار به ركناً أساسياً من أركان نظرية (الحجاجيات اللسانية) في الثمانينيات والتسعينيات، غير أن تصورات رواد هذه المدرسة أخذت تبتعد عن هذا المفهوم في سياق مراجعات جديدة، وبخاصة في دور هذا المفهوم في الشق الدلالي من

النظرية. لذلك نجـد فـي المنظور المستند إلى مفهوم (الموضع/المبدأ المشترك) - في الحجاجيات اللسانية - أن "الترابط الخطابي بين الملفوظ/الحجة والملفوظ/النتيجة يتحقق دائماً عبر إعمال مبادئ عامة أو مواضع". هذه المبادئ تتمثَّل في سيرورة فكرية تقود إلى ذلك الترابط. غير أن رائدي هذا الفهم الأقلِّ كلفة من الناحية النظرية سيكتشفان - بحسب المؤلف - أنه كان خطأً فادحاً "كاد يُخرِج النظرية من إطارها اللساني البنيوي الخطابي الأصلي".

يطالعنا - في إطار الأخذ بنظرية (الموضع)، كما يلفت إلى ذلك المؤلف - تصور يذهب، كما يرى (أنسكومبر) و (ديكرو)، إلى أن الجُمَل تنطوي على (الحجاج) ولو خلت من العوامل والروابط الإرشادية التي كانا يقولان بضرورتها للوصول إلى دلالة تلك الجمل. هذا الانطواء يتمثل في تضمن الجمل إرشادات تتعلق بالمواضع التي يمكن إعمالها لتشكيل هذه الدلالة؛ فحين التلفظ تُستدعَى مجموعة من المواضع تَبرُز في صورة (مسارات حجاجية) لا بد من إعمالها للوصول إلى النتائج. وهكذا تَراجَعَ لديهما دورُ العوامل والروابط الحجاجية، وأعطَيَا الدورَ الأبرزَ لتلك الإرشادات الموصلة للمواضع التي ترد في صورة مبادئ عامة تصل ملفوظات بأخرى لتحقيق علاقات تراكبية تحدد قيمة الجمل؛ وهذا يعني أن دلالة الجملة مجموعة من المواضع القواعد تستدعيها الجملة؛ فالجملة الآتية (والمثال للمؤلف):

(زيدٌ، ما أحقره، أسديت له معروفاً فاستغل ذلك في الإيقاع بي)

قالها شخص في حالة غيظ شديـد. مُسوِّغ هذه الحالة - كما يذكر المؤلف - قضية لم يُصَرَّح بها في الكلام، وهي عبارة عن مبدأ/موضع - يفترض أنه من المسلّمات - يقول:

"**إذا أسدى إليك المرء معروفاً تكون مديناً له بالجميل**".

وهو أساسُ ترابطِ الملفوظ الأول (زيد، ما أحقره) بالملفوظ الآخر (أسديت...). ولعل جملة (أسديت له معروفاً) ترشد إلى الموضع/المبدأ المشار إليه أعلاه، والذي يسوِّغ النتيجة الممثَّلة بـ (حقارة زيد).

ولعل من المفيد هنا الإشارة إلى أن التشابه بين (الموضع) في الحجاجيات اللسانية و (المقدمة الكبرى) في القياس تشابه ظاهري؛ فالمقدمة الكبرى تتسم بالحتمية، في حين يقبل (الموضع) الاعتراض والدحض في الخطاب الطبيعي لما للموضع من صورة تدرجية سلّمية قد تفوقها الصورة التدرجية السلّمية لموضع آخر، فتسمح برفض الموضع الأول مسوِّغاً للانتقال بين التأليفات في الملفوظات الحجاجية.

هذا، وقد امتدت هيمنة فكرة (الموضع) - كما يذكر المؤلف - عند رائدي الحجاجيات اللسانية - إلى المعجم على قاعدة "أن معنى أي كلمة أو وحدة من المعجم... عبارة عن شعلة من المواضع"؛ إذ يفتح تلفظ كلمة ما المجالَ لإعمال موضع من المواضع على أساس أن الكلمة لا تحيل على موضوع - بحسب النظرية الدلالية الكلاسيكية - وإنما تحرك النظر حول الوضعية القائمة؛ ذلك أن "الطبيعة الإشعاعية للمحمولات اللغوية (الكلمات) تجعلها تنسج علاقات متشابكة مع وحدات المعجم الأخرى التي تدخل ضمن مجالها الإشعاعي الدلالي (الموضعي)". فكل كلمة تتضمن "قيمة حجاجية ما دام أنها تُوَلِّد مواضع معينة ذات بنية متدرجة" وتقيم علاقات مع كلمات أخرى؛ فكل من (الاجتهاد) و (النجاح) - على سبيل المثال - محمول ذو مقادير متدرجة بحيث إنه يمكن وصل سلّم مقادير كل منهما بالآخر بالاستناد إلى (الموضع/المبدأ) المتدرج ذي العلاقة، وهو: (بقدر الاجتهاد بقدر النجاح) - بحسب تعبير المؤلف، بل ربما بالاستناد إلى المواضع/المبادئ المتدرجة ذات العلاقة؛ إذ يمكن أن ننسج علاقة بين (الاجتهاد) و (الإجهاد) وبين (النجاح) و(الاستحقاق). وهكذا يكون كل محمول - كما سبقت الإشارة - (شعلة من المواضع/ المبادئ). وعلى هذا، فالحقل الدلالي للمحمولات حقل للمواضع/ المبادئ التي تتعالق فيما بينها، لكن دون أن ننسى - كما يوضح المؤلف - أن مفهوم (الموضع) مفهوم فضفاض أثبتته تطبيقاته التي أثارت بعض الالتباسات واستدعت اقتراح حلول إضافية، غير أنها لم تتمكن من إنهاء تلك المشكلات؛ الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى التخلي عن هذا المفهوم في الشق الدلالي من التصور الحجاجي اللساني.

لقد رأى المؤلف أن من العناصر المفيدة في فهم فكرة (الموضع) – في سياق الحديث عن دلالة الوحدات المعجمية – أن يلحظ أنه يمكن التمييز أحياناً – كما أوضح (أنسكومبر) – بين (مواضع داخلية)؛ حيث يؤسس التأليف بين طرفي الملفوظ دلالة الوحدة المعجمية، ويكون أحد الطرفين صياغةً أخرى للطرف الآخر، و (مواضع خارجية) لا يتم معها الانتقال بين طرفي الملفوظ نظراً لقيام شيء من التعارض بين المواضع التي تبرزها عناصر هذا الملفوظ. هذا، ويمكن لحظ هذا الفرق بين المواضع بالتأمل في مدى سلاسة الانتقال بين طرفي الملفوظ في كل من المثالين الآتيين اللذين قدمهما المؤلف:

- **زيد ثري، إنه قادر على اقتناء ما تشتهيه نفسه (موضع داخلي)،**
- **زيد غني، فهو إذن بخيل (موضع خارجي).**

وعلى العموم فإن تفعيل مفهوم (الموضع) في الحجاجيات اللسانية أدى – كما يذكر المؤلف – إلى تراجع دور (العوامل) و (الروابط) – التي سلفت الإشارة إلى أنها كانت تمثل إرشادات حجاجية– ليصبح دوراً ثانوياً هو مجرد الإشارة إلى الكيفية التي ينبغي وفقها إعمال (الموضع)؛ ذلك أن (الحجاجية) حاضرة في الجمل مسبقاً من خلال (المواضع/المبادئ)، وهذا يؤدي بدوره إلى أن يُنزَع من (العامل الحجاجي) وظيفةُ التوجيه الحجاجي للجملة؛ إذ ستمنح هذه الوظيفة لـ (الموضع/ المبدأ العام).

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مفهوم (الأصواتية) المشار إليه يمكن استثماره ساعة الأخذ بمفهوم (الموضع)؛ إذ يمكن النظر إلى بعض التأليفات الخطابية على أنها مستندة إلى غير (موضع) وأن كل (موضع/مبدأ) مأخوذ من متلفظ (صوت) غير المتلفظ (الصوت) الآخذ بالموضع/ المبدأ الآخر. وبهذا تتضافر (الموضعية) و (الأصواتية) في الكشف عن حيوية الخطاب. غير أن المحاولات المختلفة لإثبات أن (الحجاج) في صلب اللغة باءت – في نظر (ديكرو) – بالفشل، وأصبحت – كما يذكر المؤلف – محطّ مساءلة، إلى الحد الذي جعل (ديكرو) يرى أن نظريته ينبغي أن توسم بأنها (نظرية اللاحجاج)؛ وهذا يعني "تحول الدرس الحجاجي اللساني إلى بحث دلالي خالص يحذو حذو (سوسير) في التزامه الصارم

بالمنظور البنيوي"، وأن مظاهر الحجاج التي اعتاد عليها الدارسون في الخطابة الكلاسيكية ينبغي أن تُترَك لما يمكن تسميته (الحجاج الخطابي)، أي (الحجاج) الذي تقتضيه ظروف الخطاب، فليس (الحجاج) – من ثم – فعالية لغوية، وإنما هو جانب دلالي؛ وعليه فإن النقلة من فقرة إلى أخرى "ليست تدليلاً ولا تعليلاً ولا تسويغاً"، وإنما هي وصف لمعنى الحجة وتأشير إليها. هذا القول صار "منطلق الوصف الدلالي للتعالقات الخطابية بعد طرح تلك العلاقة الحجاجية الصريحة"، وهو يستبعد "سائر المعطيات الخارجية رغم إبقائه على لفظة (الحجاج)". هذا، وقد أكد تلامذة (ديكرو) من الباحثين الجدد هذه النتيجة القائلة إن الخطاب "لا يتضمن أي شيء يمكن اعتباره حركة حجاجية أو استنتاجية كيفما كانت"، وأنه لا وجود لاستقلال دلالي بين فقرتين في التأليفات الحجاجية، تؤدي واحدة دور الحجة والأخرى دور النتيجة؛ ذلك أن معنى فقرة في التأليف يحدده معنى الفقرة الثانية، والعكس صحيح. وعليه يصير مفهوم (الحجاج) غير ذي علاقة بمفهوم (الاستنتاج) الذي يستند إلى فكرة (النقلة = الانتقال) بين ما كان يسمى (حجة) وما كان يسمى (نتيجة). غياب الاستقلال – كما أشير – بين ملفوظين صار يعبَّر عنه تالياً– لدى بعض تلامذة (ديكرو) ولدى (ديكرو) نفسه – بـ (الملتحمة الدلالية)، "وهو المفهوم الذي سيشكل قاعدة انطلاق لإعادة بناء الحجاجيات اللسانية. . . . " على أسس صلبة من (البنيوية السوسيرية)" التي تقطع صلة الدوالّ (العلامات اللغوية) بعناصر الواقع (الأشياء). وهكذا تعارض هذه النظرية (المنظور الموضعي) نظراً للطبيعة المرجعية الوقائعية لهذا التطور؛ فهي تؤكد "أن العلاقة بين وحدات الخطاب المتضامّة في المسلسلات الحجاجية هي – بالأحرى – علاقة اختصار"؛ إذ إن أي عبارة في المسلسلة تتضمن على نحو مضمر "الوحدات التي يفترض أن تقبل التأليف معها في مسلسلات حجاجية" مطولة. فالعلاقة على هذا بين شطري تأليف ما علاقة دلالية وليست وقائعية؛ فما دلالة الشطر الأول إلا جملة من القيود التي توجه المسار التأليفي لهذا الشطر إلى وحدات مخصوصة تحتلّ الشطر الآخر، والعكس صحيح، على نحو يجعل الشطر الأول يرتبط بالشطر الثاني ارتباط الحجة بالنتيجة.

خاتمة

لقد وَظَّفَت (الحجاجيات اللسانية) - والصحيح (اللسانيات الحجاجية) - عدداً من المفاهيم، كمفهوم (العامل) ومفهوم (الرابط) ومفهوم (الأصواتية) ومفهوم (الموضع)، لتعزيز القول بأن (الحجاجية) فعالية لغوية، وأن اللغة فعالية حجاجية؛ بحيث ينطوي الكلام على ما يدلّ على ذلك ويرشد إليه من قِبَلِ أن الأدلة والإرشادات عناصر لغوية، وأن لا حاجة إلى الاستعانة بما هو خارج إطار اللغة للاستدلال على (الحجاج) - على النحو الذي كان عليه الحال لدى الآخذين بالنظرية التداولية التي تنظر إلى اللغة في حال الاستعمال على نحو يراعي أحوال المخاطِب والمخاطَب والمقام، إلخ. وهي جوانب لا تمثل جزءاً من اللغة. هذه اللسانيات الحجاجية واظبت على القول بأن الكلام لا بد أن يتضمن عناصر تثبت أن اللغة حجاج، وأن مراعاة ظروف الخطاب تَبرُز بما تحمله اللغة من أدوات لغوية. وقد استمرت محاولات (ديكرو) و (أنسكومبر) تخليص (الحجاجيات اللسانية/ اللسانيات الحجاجية) من كل ما هو خارج عن اللغة، غير أن المراجعات ظلت تكشف أن الواقع لا بد أنه يحضر على نحوٍ ما عند تفسير الكلام وتأويله، مما أخذ يهدد البرنامج البنيوي المتمثل في دراسة اللغة في ذاتها ولأجل ذاتها. حضور الواقع هذا مُحال عليه على نحو قويّ من جهة (الفعل الكلامي). وهكذا بدأ العمل على اطِّراح مفهوم (الموضع/ المبدأ العام) واستبعاده.

لقد أثبت هذا الكتاب أنه لا تخلو نظرية لغوية من إشكالات تجعل من غير اليسير الأخذ بكل ما فيها من تفصيلات، وأنها في حاجة إلى مراجعات لاقتراح حلول حيث يتعثر العمل بما تأخذ به النظرية من مفاهيم. دليل ذلك تلك المفاهيم المتعددة التي حاولت نظرية الحجاجيات اللسانية/ اللسانيات الحجاجية توظيفها لتفسيرِ الأداءات اللغوية والكشفِ عن المعاني المرادة، مُستبعِدة كل ما هو خارج عن اللغة. وهكذا يظل العمل الإنساني متسماً بالقصور والاحتياج لجهود الآخرين لإكماله أو تسديده أو تصحيح مساره؛ وبذلك تتكامل المعرفة الإنسانية وترنو إلى الكمال.